# مجلة التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل


## جيوبولوتيك التنافس الصيني الامريكي على نفط العراق


**صدام هرماس ثلاج [1]** **احمد حامد العبيدي [2]**

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم الجغرافية / الموصل – العراق [1، 2]



**معلومات الارشفة**

**تاريخ الاستلام :** 2024/7/10

**تاريخ المراجعة :** 2024/8/5

**تاريخ القبول :** 2024/9/2

**تاريخ النشر :** 2026/1/1

**الكلمات المفتاحية :**

جيوبولوتيك –نفط العراق – التنافس الصيني الامريكي



**معلومات الاتصال**

صدام هرماس

sadam.22ehp123@student.uomosul.edu.iq



**الملخص**

يهدف البحث إلى معرفة مقدرات الثروة النفطية التي يمتلكها العراق سواء في مجال الاحتياطي المؤكد أو مجال الإنتاج ، ومعرفة الوزن الدولي والعربي للنفط العراقي الذي أعطاه أهمية كبيرة في استراتيجيات الدول الصناعية الكبرى وخاصة الصين التي تفتقر إلى موارد الطاقة النفطية فاتجهت للإستثمار في مجال حقول النفط العراقية ،وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد السيطرة على نفط العراق هدفا ستراتيجياً لها لمنع وصوله للدول التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية إنها أصبحت ندا لها ،.وتوصل البحث الى عدة نتائج اهمها إرتفاع نسبة إستثمارات الشركات النفطية الصينية مقارنة بنسبة إستثمارات الشركات النفطية الأمريكية ، كما إن الشركات النفطية الصينية والأمريكية المشتثمرة في حقول النفط العراقية لم تلتزم في الوصول الى إلى الإنتاج المستهدف الذي حددته الحكومة العراقية كشرط لإبرام العقود مع تلك الشركات ،وعلى الرغم من كل السلبيات التي رافقت العقود الإستثمارية الأجنبية في العراق إلا انها رفعت من إنتاج العراق النفطي


**DOI:** **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

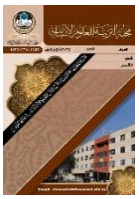

# Geopolitics: Sino-American competition over Iraq's oil

**Saddam Hermas Thalaj** [1] **Ahmed Hamid Al-Obaidi** [2]

University of Mosul / College of Education for Humanities / Department of Geography / Mosul - Iraq [1,2]

**Article information**

**Received** : 10/7/2024
**Revised** 5/8/2024
**Accepted** : 2/9/2024
**Published** 1/1/2026

**Keywords:**

geopolitics - Iraqi oil - Sino-American competition

**Correspondence:**
Saddam Hermas
sadam.22ehp123@student.uomosul.edu.iq

## Abstract

The research aims to know the capabilities of the oil wealth that Iraq possesses, whether in the field of confirmed reserves or the field of production, and to know the international and Arab weight of Iraqi oil, which gave it great importance in the strategies of major industrial countries, especially China, which lacks oil energy resources, so it turned to invest in the field of Iraqi oil fields, as well as the United States of America, which considers controlling Iraqi oil a strategic goal to prevent it from reaching countries that the United States of America sees as its equal. The research reached several results, the most important of which is the increase in the percentage of investments by Chinese oil companies compared to the percentage of investments by American oil companies, and the Chinese and American oil companies investing in Iraqi oil fields did not commit to reaching the target production set by the Iraqi government as a condition for concluding contracts with those companies, and despite all the negatives that accompanied foreign investment contracts in Iraq, they increased Iraq's oil production

**DOI:** **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

## المقدمة

تحظى مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط على أهمية كبرى في التنافس الدولي تأثيره في العلاقات الدولية، كما إن أهمية النفط في الحفاظ على هيمنة الدول على الإقتصاد العالمي والتنمية الإقتصادية هو الأمر الذي يدعو القوى الكبرى الاقتصادية إلى الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة ومحاولة الحصول على المزيد منها عن طريق الاستثمارات أو الحروب ، والعراق بما يمتلكه من إحتياطي نفطي كبير يمثل ميداناً للتنافس بين الدول وتأتي في مقدمتها الصين والولايات المتحدة الأمريكية إذ سعت تلك الدول إلى الدخول في مجال الإستثمار في حقول النفط العراقية وإبرام العقود الإستثمارية مع الحكومة العراقية .

**مشكلة البحث**

يعد النفط الذي يمتلكه العراق إضافة إلى موقعه الاستراتيجي متغيرات ومحددات مهمة في التنافس الجيوبولوتيكي الصيني الأمريكي على نفط العراق .

**فرضية البحث**

تفتقر الصين لموارد الطاقة خاصة النفط مما جعلها تتوجه الى العراق وذلك لتامين احتياجاتها من موارد الطاقة بينما الولايات المتحدة تسعى الى السيطرة على نفط العراق وذلك لتتحكم بأسعار النفط العالمية واستخدامه كورقة ضغط لمنع صعود الصين ومنافستها اقتصاديا.

**هدف البحث**

يهدف البحث إلى إبراز مقدرات الثروة النفطية التي يمتلكها العراق سواء في مجال الاحتياطي المؤكد أو مجال الإنتاج ، ومعرفة الوزن الدولي والعربي للنفط العراقي الذي أعطاه أهمية كبيرة في استراتيجيات الدول الصناعية الكبرى وخاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

**منهجية البحث** تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهج تحليل القوة متخذين من أساليب القياس الكمي أداة للبحث. أما المصادر فسيكون الاعتماد على إحصاءات المنظمات النفطية الدولية وبيانات متاحة من الوزارات بالإضافة الى الكتب والرسائل والأطاريح السابقة والأبحاث الاكاديمية والمقالات وشبكة الإنترنت.

**اولاً :- الوزن الدولي لإحتياطي النفط وإنتاجه في العراق .**

**1- الإحتياطي من اوبك والعالم**

يمتلك العراق موارد معدنية كثيرة ومتنوعة غير اننا سنركز على النفط الخام كونه مورداً ذا أهمية استراتيجية واضحة في سياستي الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه العراق، يبلغ إحتياطي العراق من النفط الخام 115.0 مليار برميل في عام 2004 وبنسبة بلغت 12.5% من إحتياطي اوبك البالغ 918.8 مليار برميل للعام 2004 ، كما كانت نسبة إحتياطي العراق 8.4 % من إحتياطي العالم الذي بلغ 1366.2 مليار برميل .ينظر جدول (1)

في سنة 2006 كان الإحتياطي النفطي العراقي 115.0 مليار برميل ، ونسبة 12.2% من إحتياطي اوبك البالغ 936.1 مليار برميل للعام ذاته ، ونسبة 8.2% من إجمالي إحتياطي العالم من النفط الخام والبالغ 1388.3 مليار برميل عام 2006 . في سنة2010 بقي العراق محافظاً على إحتياطي نفطي بلغ 115.0 مليار برميل وإنخفضت نسبته من إحتياطي اوبك إذ بلغت 10.1% من إجمالي إحتياطي اوبك البالغ 1137.7 مليار برميل ونسبة 7.0 %من إحتياطي العالم البالغ 1636.9 مليار برميل .

إرتفع إحتياطي العراق في سنة 2013 إلى 150.0 مليار برميل ونسبة إحتياطي 9.4 %من إحتياطي اوبك البالغ 1214.9 مليار برميل سنة 2013 ، ونسبة 6.7% من إجمالي إحتياطي العالم البالغ 1701.0 مليار برميل . في 2015 إنخفض الإحتياطي العراقي من النفط الخام إلى 142.5 مليار برميل ونسبة إحتياطي بلغت 11.7% من إحتياطي اوبك البالغ 1210.3 مليار برميل ونسبة 8.4% من إحتياطي العالم البالغ 1691.5 مليار برميل .

ليعاود الإرتفاع في عام 2017 إذ بلغ 147.2 مليار برميل ونسبة 11.8 % من إحتياطي اوبك الذي بلغ 1240.2 في سنة 2017 ، كما كانت نسبة إحتياطي العراق من إحتياطي العالم 8.5 % في 2017 والبالغ 1727.5 مليار برميل .وبلغ إحتياطي العراق 145.0مليار برميل ونسبة 11.9% من إحتياطي اوبك البالغ 1214.7 مليار برميل ونسبة 8.3 %من إحتياطي العالم البالغ 1732.4 مليار برميل .

**جدول (1)**

**إحتياطي النفط في العراق ونسبته من إحتياطي اوبك والعالم (2004–2020 ) مليار برميل**

| السنوات | إحتياطي العراق | إحتياطي اوبك | النسبة % | إحتياطي العالم | النسبة% |
|---|---|---|---|---|---|
| **2004** | **115.0** | **918.8** | **12.5** | **1366.2** | **8.4** |
| **2006** | **115.0** | **936.1** | **12.2** | **1388.3** | **8.2** |
| **2010** | **115.0** | **1137.7** | **10.1** | **1636.9** | **7.0** |
| **2013** | **150.0** | **1214.9** | **9.4** | **1701.0** | **6.7** |
| **2015** | **142.5** | **1210.3** | **11.7** | **1691.5** | **8.4** |
| **2017** | **147.2** | **1240.2** | **11.8** | **1727.5** | **8.5** |
| **2020** | **145.0** | **1214.7** | **11.9** | **1732.4** | **8.3** |
| | | | | | |

المصدر

1- Statistical Review of World Energy 2021 | 70th edition .p16

2- BP Statistical Review of World Energy 2019.p14

3- BP Statistical Review of World Energy 2017.p12

4- BP Statistical Review of World Energy 2015.p6

يتضح لنا أن العراق يمتلك ثالث إحتياطي نفطي في منطقة الشرق الأوسط مقارنة ببقية الدول الغنية بهذا المورد الإستراتيجي المهم، أي أن العراق يأتي بعد كل من إيران والسعودية حسب الترتيب ولثلاث سنوات متتالية بينما يحتل المرتبة الخامسة عالمياً، لذلك يتفوق العراق في إحتياطه النفطي مقارنة بدول الشرق الأوسط على كل من قطر والإمارات والكويت. إن هذا الإحتياطي الكبير من النفط في العراق شجع الدول الكبرى على الإستثمار في النفط في العراق فكانت أطماع تلك الدول واضحة في السيطرة على نفط العراق وخاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية فالصين هي دولة بحاجة لموارد الطاقة خصوصاً وأن النمو الإقتصادي الصيني نما بشكل متسارع وأصبح ينافس النمو الإقتصادي الأمريكي . إن فقر الصين لموارد الطاقة وخصوصاً النفط جعلها تتجه إلى منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً العراق للحصول على الإمدادات النفطية فأتجهت الشركات الصينية للإستثمار في مجال النفط في العراق ، هذا التوجه واجه معوقات أهمها ووجود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق خصوصاً

بعد عام 2003 والفراغ الجيوبولوتيكي الذي حصل في العراق بعد إحتلاله من قبل الولايات المتحدة والتحالف ، إن الهدف من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على نفط العراق هو قيمة الإحتياطي الكبير الذي يتمتع به العراق فظلاً عن ذلك هي تحاول منع وصول النفط العراقي للدول والإقتصادات التي بدأت تنافس الإقتصاد الأمريكي وفي مقدمتها الصين .

**2- الإنتاج من اوبك والعالم .**

شهدت عملية إنتاج النفط في العراق تقلبات كبيرة وعلى الرغم من تغيير النظام في 2003 إلا أن النهج لم يتغير ،ويمكن الإستدلال على ذلك بتتبع الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق .

إذ بلغ إنتاج العراق من النفط الخام 2030 الف برميل يومياً في سنة 2004 وبنسبة 5.9% من إنتاج اوبك للعام نفسه والذي بلغ 34040 الف برميل يومياً ، ونسبة 2.5 %من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام لسنة 2004 والذي بلغ 80938 الف برميل يومياً .إنخفض إنتاج العراق في عام 2006 إذ بلغ 1999 الف برميل يومياً ونسبة إنتاج بلغت 5.6 %من إجمالي إنتاج منظمة اوبك والبالغ 35489 ألف برميل يومياً لسنة 2006 ، وكانت نسبة إنتاج العراق من إجمالي إنتاج النفط عالمياً 2.4% والبالغ 82417 ألف برميل يومياً لسنة 2006 .

إرتفع إنتاج العراق في عام 2008 إذ بلغ 2428 ألف برميل يومياً كذلك إرتفعت نسبة إنتاج العراق من إنتاج اوبك إذ بلغت 6.5 % من إجمالي الإنتاح البالغ 37290 الف برميل يومياً ، ونسبة 2.9 % من إجمالي إنتاج العالم البالغ 83069 ألف برميل يوميا لسنة 2008 . في عام 2010 واصل الإرتفاع إذ بلغ إنتاج العراق النفطي 2469 ألف برميل يومياً بنسبة 6.8 % من إنتاج اوبك البالغ 35894 الف برميل يومياً ، ونسبة بلغت 2.9 % من إنتاج العالم البالغ 83255 الف برميل يومياً للعام 2010 ، هذا الإرتفاع جاء بسبب دخول الشركات الأجنبية ميدان الإستثمار في الحقول النفطية العراقية وإجراء العراق لجولات التراخيص وعقود الإستثمار مع تلك الشركات .

في 2012 بلغ إنتاج العراق 3079 الف برميل يومياً بنسبة 8.0 % من إنتاج اوبك الذي بلغ 38292 الف برميل يومياً ،و3.5 % من إجمالي إنتاج العالم البالغ 86228 الف برميل يومياً لعام 2012 . ليرتفع إنتاج العراق في عام 2014 إلى 3239 الف برميل يومياً بنسبة 8.7 % من إنتاج اوبك الذي بلغ 37228 الف برمي يومياً في عام 2014 ، ونسبة 3.6 % من إنتاج العالم في 2014 البالغ 88736 الف برميل يومياً .إرتفع إنتاج العراق في 2016 إذ بلغ إنتاج العراق 4423 الف برميل يومياً وبنسبة 11.1 % من إنتاج اوبك البالغ 39736 الف برميل يومياً ، ونسبة 4.8 من إنتاج العالم البالغ 91822 الف برميل يومياً عام 2016 .

وواصل الإرتفاع في 2018 إذ بلغ إنتاج العراق 4632 الف برميل يومياً وبنسبة 12.5% من إنتاج اوبك البالغ 36997 الف برميل يومياً ، ونسبة 4.8 من إنتاج العالم البالغ 94914 الف برميل يومياً عام 2018 .

إنخفض إنتاج العراق في 2020 إذ بلغ 4114 الف برميل يومياً وبنسبة 13.2% من إنتاج اوبك البالغ 30951 الف برميل يومياً ، ونسبة 4.6 % من إنتاج العالم البالغ 88630 الف برميل يومياً عام 2020 ، هذا الإنخفاض جاء بسبب هبوط أسعار النفط العالمية من جراء أزمة كورونا.

ليعاود الإرتفاع في 2022 بعد إستقرار الأوضاع الصحية وإنفراج أزمة كورونا الصحية وتحسن في أسعار النفط العالمية إذ بلغ إنتاج العراق 4520 الف برميل يومياً بنسة 13.2% من إنتاج اوبك لعام 2022 البالغ 34038 الف برميل يومياً ، ونسبة 4.8% من إنتاج العالم البالغ 93848 الف برميل يومياً في عام 2022 . ينظر جدول (2)

**جدول (2)**

**إنتاج النفط الخام في العراق والنسبة من إنتاج اوبك والعالم (2004- 2022 ) الف برميل يومياً**

| السنوات | إنتاج العراق | إنتاج اوبك | النسبة % | إنتاج العالم | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 2030 | 34040 | 5.9 | 80938 | 2.5 |
| 2006 | 1999 | 35489 | 5.6 | 82417 | 2.4 |
| 2008 | 2428 | 37290 | 6.5 | 83069 | 2.9 |
| 2010 | 2469 | 35894 | 6.8 | 83255 | 2.9 |
| 2012 | 3079 | 38292 | 8.0 | 86228 | 3.5 |
| 2014 | 3239 | 37228 | 8.7 | 88736 | 3.6 |
| 2016 | 4423 | 39736 | 11.1 | 91822 | 4.8 |
| 2018 | 4632 | 36997 | 12.5 | 94914 | 4.8 |
| 2020 | 4114 | 30951 | 13.2 | 88630 | 4.6 |
| 2022 | 4520 | 34038 | 13.2 | 93848 | 4.8 |

**المصدر**

1- Energy Institute Statistical Review of World Energy 2023 .p15

2- BP Statistical Review of World Energy 2019.p16

3- BP Statistical Review of World Energy 2015 .p8

**ثانياً :- التنافس الجيوبولوتيكي للإستثمارات الأمريكية والصينية في قطاع النفط في العراق:**

إن موقع العراق في مركز طرق التجارة العالمية منحه ميزة مهمة ممزوجة بتنوع فريد بالموارد الطبيعية التي ساعدت على توفير العديد من الفرص للاستثمار الأجنبي المباشر والمشترك[1].

لذلك كان العامل الإقتصادي أحد أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من إحتلال العراق، إذ سعت من وراء ذلك إلى صياغة أدوار العلاقة مع العراق في ضوء المدركات والطروحات الإستراتيجية بما يتناسب مع مسارات الهيمنة الأمريكية، وذلك عن طريق الدخول في عقد اتفاقات أو تفاهمات شراكة استراتيجية على مختلف المستويات، لذا كانت الاستراتيجية الأمريكية على الصعيد الاقتصادي تركز وبقوة على أن الوجود الأمريكي في العراق يحقق لها مكاسب اقتصادية متعددة في مقدمتها السيطرة على إمدادات الطاقة العراقية ولا سيما النفط، وهذا ما أكده بول بريمر في قوله: (إن الهدف الإستراتيجي للإئتلاف الدولي هو إنفتاح الإقتصاد العراقي على العالم، وتشجيع القطاع الخاص والإستثمارات الأجنبية بهدف الإنتقال التام إلى إقتصاد السوق والتحكم بمعدلات إنتاج النفط العراقي، وسنسعى إلى صياغة قوانين التجارة والإستثمار في العراق).

وسنركز في هذا المؤشر على إستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع النفط لأهميته في السياسة العالمية، ولا سيما في تراجع مكانة الدول الكبرى أو تقدمها إعتمدت الحكومة العراقية بعد عام 2003 نمط الاستثمار المشترك في قطاع النفط والغاز العراقي، ولم تستخدم أسلوب الإستثمار الأجنبي المباشر لإستثمار الثروة النفطية في العراق لأسباب عدة أهمها: أن الأخير قد يؤدي إلى تفتيت شركات النفط الوطنية شركة نفط الشمال ، شركة نفط الجنوب فضلاً عن شركة حفر الآبار وشركة المشاريع النفطية وشركة الإستكشافات، والتي طالما إعتمدت عليها صناعة النفط العراقية وخصوصاً في فترة العقوبات الاقتصادية، كما قد يؤدي اسلوب الإستثمار الأجنبي إلى تسريح الكوادر النفطية العراقية بسبب إعتماد الشركات الأجنبية على كوادرها النفطية فقط، لذلك كان الاستثمار المشترك الخيار الأفضل أمام الحكومة العراقية للاستعانة والاستفادة من شركات النفط الأجنبية في تدريب الكوادر النفطية وشراء الآلات والمكائن ذات التقنية العالية والاستفادة من الخبرات الأجنبية للمساعدة في توسيع الجانب الاستثماري شريطة أن يشترك الجانب الوطني بالإدارة أو التشغيل أو التمثيل باللجان المشرفة على مختلف الصناعات النفطية بمعنى أن تكون للدولة العراقية صفتين صفة مانح العقد وصفة الشريك في المشروع، وقد سعت الحكومة العراقية من خلال هذا النوع من الإستثمارات إلى عدم تحكم الشركات الاجنبية بعصب الإقتصاد العراقي، لذلك أعلنت الحكومة العراقية عن جولات التراخيص الأولى والثانية للتعاقد

(1) جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق 2018.

مع الشـــركات النفطية العالمية من أجل زيادة الإنتاج النفطي وربط الاقتصـــاد العراقي بعجلة شـــركات النفط الأجنبية[1].

تعرضـت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 إلى أزمة مالية كبيرة، والتي رافقت التراجع الحاد في أسـعار النفط، فأصـــبح من الواضـــح أن هناك حاجة ملحة في توجه شـــركاتها النفطية العالمية للاســـتثمار الدولي في العراق، وهو أيضـــاً أمر مطلوب لتطوير إمكانيات الأخير النفطية، وقد تجســـد ذلك في دخول شـــركات النفط الأمريكية العالمية كمستثمرين ومشغلين، إذ إزداد عدد الشركات النفطية الأمريكية المستثمرة في العراق، غير أن أكثرها أهمية هي: (شركة اكسون موبيل، شركة أوكسيد نتال شركة فليبس، شركة فليبرو، شركة جيفرون، شركة مارثون، هذه الشـركات تباينت في نسـبة حصـصـها من الاسـتثمارات المشـتركة التي حصـلت عليها في مجال التنقيب والإنتاج والتطوير الحقول النفط والغاز العراقية، كما ينبغي الإشارة أن هذه الشركات تختلف في وظائفها، منها شـــركات اســـتثمارية تعاونية في مجال تدريب الكوادر وتحســـين الطاقة الإنتاجية وتطوير الحقول وتبادل الخبرات، وأخرى تشتمل على جميع هذه الخصائص طبقا لشروط العقد الموقع، بينما بعضها شركات متخصصة في مجال الاستكشاف والتنقيب فقط[2].

ووفقاً لجولات التراخيص الصـادرة عن وزارة النفط العراقية، فان شركتي (اكسون موبيل، أوكسيد نتال) نجحتا في توقيع عقودهمـا النفطيـة مع الحكومـة العراقيـة اســـتنـاداً إلى العطـاءات المقدمـة من قبـل الأخيرة في جولات التراخيص الأولى، بينما لم تحصل شركتي (جيفرون ومارثون) على عقود مع الحكومة العراقية، وقد تعاقدت مع حكومـة إقليم كردســـتان العراق بـالرغم من رفض الحكومـة العراقيـة لتلك العقود التي لازالت محل خلاف بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

ومن خلال معطيات جدول (3) يتضح أن شركتي إكسون موبيل ، أوكسيد نتال الأمريكيتين حصلت على استثمارات في حقول (غرب القرنة1، الزبير) طبقاً لما جاء في جولات التراخيص العراقية الأولى في حزيران 2009 من أجل تطوير وزيادة إنتاجية الحقول أعلاه من النفط والغاز المصاحب وتحقيق أقصى قدر من العائدات، وقد بلغت نسبة شركة إكسون موبيل من الإستثمار في حقل (غرب القرنة1) الواقع على بعد (50 كم) شمال غرب محافظة البصرة 32.7%، في حين شكلت حصص الشركات الإستثمارية المشتركة معها في هذا الحقل وهي شركة بترو شاينا الصينية، شل الهولندية 32.69، بيرتامينا 19.61، شركة الاستكشافات العراقية نسبة مئوية بلغت 10 على التوالي فيما بلغت مدة العقد المبرم بين هذه الشركات والحكومة العراقية (25 سنة)، ومن أهم الشروط التي وضعتها الحكومة العراقية لإتمام عملية التعاقد هو التزام تلك الشركات بطاقة إنتاجية نفطية تبلغ

---

([1]) مايح شبيب الشمري، زمن راوي سلطان ، الخيارات المتاحة أمام السياسات النفطية العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الثالث والعشرون، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012، ص 217 118.

([2]) روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي، ط1، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط التقرير السادس عشر، بغداد ، 2018 ،ص 58- 59.

2,33,000مليون برميل/اليوم مقابل حصولها على كل برميل نفط منتج أجر قدره (1.9) دولار أمريكي، غير أننا نلاحظ أنها لم تلتزم بهذا البند، ولم تصل بحقل غرب القرنة 1 إلى الطاقة الإنتاجية التي حددتها الحكومة العراقية، إذ بلغ الإنتاج الأول لتلك الشركات 244,000 ألف برميل/اليوم إرتفع معدل الإنتاج المتحقق إلى 275.000 ألف برميل/اليوم عام 2011، ثم إرتفع المعدل في عام 2012 إلى 409,128 ألف برميل/اليوم، ثم إستمر معدل إنتاج شركة إكسون موبيل وشركائها بالإرتفاع إلى 459,219 ألف برميل/اليوم في عام 2013، ثم إنخفض إلى 360,863 ألف برميل/اليوم في عام 2014، أما بالنسبة لإنتاج الذروة لشركة إكسون موبيل وشركاتها فقد بلغ 1,600,000 مليون برميل اليوم ، وهذا يعني أن شركة إكسون موبيل وشركاتها لم تعمل على زيادة الإنتاج النفطي في حقل غرب القرنة1 وفقاً للاتفاق الموقع مع الحكومة العراقية حتى في حالة إنتاج الذروة لتلك الشركات الأجنبية .

أما بالنسبة للشركة الأمريكية الثانية (أوكسيد نتال) المستثمرة في حفل الزبير النفطي الواقع على بعد (20كم) جنوب غرب محافظة البصرة، فقد بلغت نسبتها من الاستثمار في هذا الحقل 29,69%، بينما شكلت حصص الشركات المشتركة معها في الحقل وهي (ENIالايطالية). كوريا للغاز، شركة نفط ميسان نسب مئوية بلغت (41.56 23.75)، فيما بلغت مدة العقود المبرمة بين هذه الشركات والحكومة العراقية (25 سنة)، في حين إشترطت الحكومة العراقية على هذه الشركات من أجل إتمام التعاقد معها هو الإلتزام بطاقة إنتاجية تبلغ (1,23,000) مليون برميل/اليوم مقابل حصول تلك الشركات على أجر قدره (2) دولار أمريكي على كل برميل نفط منتج، إلا أن هذه الشركات أخلت بالتزاماتها أمام الحكومة العراقية، ولم تصل بالإنتاج النفطي لحقل الزبير إلى مستوى الإنتاج الذي على أساسه أنجز العقد بين الطرفين، إذ بلغ الإنتاج الأول لتلك الشركات (182,778) ألف برميل/اليوم، ارتفع معدل الإنتاج إلى (248,000) ألف برميل/اليوم عام 2011، ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى (260,000) ألف برميل/اليوم عام 2012، ثم إرتفع إلى (305,717) ألف برميل/اليوم عام 2013، لينخفض في عام 2014 إلى (301,786) ألف برميل/اليوم ، والذي يعود سببه إلى تأثر إنتاج تلك الشركات بأزمة انخفاض أسعار النفط التي ضربت الأسواق النفطية العالمية، وأدت إلى تراجع إنتاج دول منظمة أوبك بشكل عام ، أما بالنسبة لإنتاج الذروة فقد بلغ (850,000) ألف برميل/اليوم، وهذا يعني أن تلك الشركات لم تعمل على زيادة الإنتاج النفطي العراقي في حقل الزبير على أساس الطاقة الإنتاجية التي حددتها الحكومة العراقية، بل حتى إنتاج الذروة لتلك الشركات جاء مخيباً للآمال، وبالنتيجة خسارة العراق لمليارات الدولارات الناجمة عن انخفاض إنتاج الشركات المستثمرة عن الطاقة الإنتاجية التي يهدف العراق الوصول اليها، والتي من شأنها تحسين واقع الاقتصاد العراقي، وتنويع قاعدته .

**جدول رقم (3) تفاصيل جولات التراخيص الممنوحة للشركات الامريكية المستثمرة في انتاج وتطوير حقول غرب القرنة والزبير (2011– 2014)**

| اسم الحقل النفطي | غرب القرنة 1 | الزبير |
|---|---|---|
| اسم الشركة المستثمرة | اكسون موبيل | اوكسيد نتال |
| جولات التراخيص | جولة التراخيص الاولى في حزيران 2009 | جولة التراخيص الاولى في حزيران 2009 |
| الموقع | 50 كم شمال غرب محافظة البصرة | 20 كم جنوب غرب محافظة البصرة |
| الاحتياطيات (مليون برميل \اليوم) | 8.700 | 3.870 |
| مشغل الحقل | شركة اكسون موبيل | شركة ENI |
| نسبة استثمار الشركات الامريكية في الحقل | اكسون موبيل 32.07% | اوكسيد نتال 29.69% |
| نسب الشركات الاخرى في الحقل | 32.69% بتروشاينا ،19.61% شل، 10% بيرتامينا، 5% شركة الاستكشافات النفطية العراقية | 41.56% إي أن آي، 23.75% كوريا للغاز،5% شركة نفط ميسان |
| الالتزام بطاقة انتاجية (مليون برميل \يوم) | 2.33.000 | 1.23.000 |
| الانتاج التجاري الاول للشركة (برميل \يوم) | 244.000 | 182.778 |
| معدل الانتاج المتحقق عام 2011 (برميل\ يوم) | 257.329 | 248.000 |
| معدل الانتاج المتحقق عام 2012 (برميل \يوم) | 409.128 | 260.000 |

| | | |
|---|---|---|
| معدل الانتاج المتحقق عام 2013 (برميل ايوم) | 459.219 | 305.717 |
| معدل الانتاج المتحقق عام 2014 (برميل ايوم) | 360.863 | 301.786 |
| انتاج الذروة | 1.600.000 | 850.000 |
| الاجر للبرميل الواحد (دولار امريكي) | 1.9 | 2 |
| تاريخ توقيع العقد | 2010\1\25 | 2010\1\22 |
| تاريخ نفاذ العقد | 2010\3\1 | 2010\2\18 |
| مدة العقد | 25 سنة | 25 سنة |

**المصدر:**

**(1) التقرير السنوي السادس مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية 2014، جداول (23)، ص 28-36.**
**(2) تقرير النفط والغاز العراقي بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام 2025 مركز البيان للدراسات والتخطيط بغداد 2016، جداول (23)، ص 56 – 58.**

أما بالنسبة للشركات الأمريكية المستثمرة في إقليم كردستان العراق، وهي (شركة اكسون موبيل، وشركة ماراثون، شركة شيفرون)، والتي حصلت على عقود مع حكومة إقليم كردستان العراق في تشرين الثاني عام 2011 على الرغم من إعلان الحكومة العراقية في بغداد أن أية صفقات نقطية توقع مع حكومة إقليم كردستان هي غير قانونية، وقد حصلت شركة اكسون موبيل على استثمار في حقل غرب القرنة1 ضمن جولات التراخيص الأولى التي اعلنتها الحكومة العراقية، ثم قامت بتشكيل ائتلاف مع شركة شل الهولندية المستثمرة في الحقل نفسه، فبلغت أرباحها في هذا الحفل (60%) كمقاول رئيسي الشركة شل الهولندية[1] في هذا الائتلاف مقابل (25%) لشركة التنقيب عن النفط العراقية المملوكة للحكومة، و (15%).

غير أن اكسون موبيل سرعان ما تنصلت عن التزاماتها مع الحكومة العراقية ووقعت ستة عقود نفطية مع حكومة إقليم كردستان في 18/11/2011 للتنقيب والإنتاج في ستة مواقع إستكشافية، مما أدى إلى توتر العلاقة بين شركة اكسون موبيل والحكومة الاتحادية في بغداد التي لم توافق على هذه العقود وعدتها غير قانونية ، ويعزى سبب إخلال شركة اكسون موبيل في إلتزاماتها إلى نوع العقود والإمتيازات التي قدمتها حكومة إقليم

(1) فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية، ط1، دار الغد للنشر، بغداد، 2012، ص 14 – 19.

كردستان، وهي عقود مشاركة بالإنتاج تحصل من خلالها شركة اكسون موبيل على حصة في النفط (80%)، أما عقود الحكومة الاتحادية فهي عقود خدمية تحصل من خلالها الشركات المتعاقدة على أجر يومي على كل برميل نفط منتج[1].

كما هددت الحكومة العراقية شركة اكسون موبيل بإلغاء عقدها الإستثماري في حقل القرنة1 ومنحه لشركة أخرى في حال إستمرت في تعاقداتها مع إقليم كردستان، والغاء العقد الذي حصلت عليه في مشروع حقن الماء الذي يغذي الحقول النفطية الكبرى في جنوب العراق من مياه الخليج العربي، فضلاً عن تهديدها بعدم السماح لها بدخولها ضمن استثمارات جولة التراخيص الرابعة، ولم تجب شركة اكسون موبيل على أسئلة واستفسارات الحكومة العراقية، كما لم تأبه للتهديد أعلاه، ومضت في تعاقداتها مع حكومة إقليم كردستان، ومع الأسف لم يتم لحد الآن اتخاذ موقف واضح محدد رسمي من قبل الحكومة العراقية، بل على العكس إستمرت شركة اكسون موبيل في تشغيل حقل القرنة1، وسمح لها بالدخول في جولة التراخيص الرابعة للإستثمار في حقول أخرى، كما سمح لها بالدخول في مزايدات بيع النفط العراقي[2].

أما بالنسبة للشركة الأمريكية الثانية العاملة في إقليم كردستان وهي شركة ماراثون والتي حصلت على مواقع في أربع مواقع استكشافية، وقد وقعت في تشرين الأول عام 2010 عقد إنتاج تشاركي مع حكومة إقليم كردستان للتشغيل والحصول على (80%) من ملكية كتلنا شمال شرق أربيل، رقعتي حرير وصافن الاستكشافية، بينما احتفظت حكومة الإقليم بـ (206) من الحصص[3].

كما حصلت على استثمارات في حقلي (أتروش، نسرسنك) بحصص بلغت نسبها (20، 25%) حسب الترتيب، وقد تأجل الإنتاج في هذه الحقول عام (2014) بسبب إنخفاض أسعار النفط في ذلك العام، والذي أدى إلى عدم قدرة حكومة كردستان على التمويل وتسديد مستحقات الشركة، فضلاً عن عدم قدرتها في تمويل مشروع بناء خط الأنابيب الذي يربط الحقل مع شبكة الأنابيب الكردية لتصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي، لذلك تم تأجيل الإنتاج في الحقل حتى عام 2017، أما الشركة الأمريكية الثالثة (شيفرون)، فقد تعاقدت مع حكومة إقليم كردستان في أواخر عام 2015 للاستثمار في رفعتي سارتا، قره داغ الاستكشافية)، إذ بلغت نسبة حصتها الاستثمارية في الرقعتين الاستكشافيتين (80%)، بينما بلغت حصة حكومة الإقليم (20%) من إجمالي الفائدة، وليس الشيفرون أي إنتاج في الوقت الحالي من تلك المناطق[4].

---

(1) Ahmed Mousa Jiyad, KRG-Rosneft report, The Governing FrameWorks Of the Signed Agreements, Assessment of Recent Deals Norway, 2017, p3-9.

(2) تقويم النفط العراقي، الدليل المرجعي من Open Oil، ص ، ملف pdf على الرابط: http://openoil.net

(3) فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية ،مصدر سابق، ص 15.

(4) تقرير النفط والغاز العراقي بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام 2025 مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2016، ص 11-16.

إن الأزمة الاقتصـــادية التي تعرض لها العراق خلال المدة (2014–2016) أثرت على تدفق الاســـتثمارات الأجنبية إلى إقليم كردستان، مما أدى إلى إنخفاض موارد الإقليم المالية بشكل كبير نتيجة الإنخفاض في أسعار النفط ، ومن ثم عدم قدرة الإقليم على دفع المسـتحقات المالية للشـركات الأجنبية[1]، فضـلاً عن سـيطرة قوات التنظيم الإرهابي داعش على بعض الحقول النفطية، الأمر الذي أدى إلى انســحاب شــركتي اكســون موبيل وماراثون الأمريكيتين من الإستثمار في الإقليم.

أما دولة الصــين، فيظهر من خلال معطيات جدول (4) أن هناك شــركات صــينية هي: (الواحة، ســينوك، بتروشاينا ) حصلت على استثمارات في حقول الأحدب، حقول ميسان، حلفايا، الرميلة، طبقاً لما جاء في جولات التراخيص العراقية الأولى في حزيران 2009 للحقول الثلاثة الأخيرة، بينما حصـلت شـركة الواحة على اسـتثمار في حقل الأحدب عن طريق التفاوض المباشــر مع الحكومة العراقية في تشــرين الثاني 2008، وذلك من أجل تطوير وزيادة إنتاجية الحقول من النفط والغاز المصاحب وتحقيق أقصى قدر من العائدات، إذ يقع حقل الأحدب على بعد (18كم) غرب محافظة واسـط، وقد بلغت نسـبة شـركة الواحة الصـينية من الاسـتثمار في هذا الحقل (75%) مقابل (25%) لشركة تسويق النفط العراقية سومو، في حين بلغت مدة العقد المبرم بين هذه الشركات والحكومة العراقية (23) سـنة، ومن أهم الشـروط التي وضـعتها الحكومة العراقية لإتمام عملية التعاقد هو التزام تلك الشركات بطاقة إنتاجية نفطية قدرت بـــ (110) الف برميل/اليوم مقابل حصولها على كل برميل نفط منتج أجر يتراوح ما بين (3 – 6) دولار، غير أننا نلاحظ أن هذه الشركات لم تتمكن من الوصول بحقل الأحدب إلى الطاقة الإنتاجية المســتهدفة إلا في عام 2011، أي بعد مرور أكثر من ســنتين من الإنتاج المنخفض. إذ بلغ الإنتاج التجاري الأول لتلك الشــركات (25) ألف برميل / اليوم، ثم ارتفع معدل الإنتاج المتحقق إلى (42) ألف برميل/اليوم عام 2011، ثم ارتفع المعدل في عام 2012 إلى (116.470) ألف برميل/اليوم، ثم اســـتمر معد إنتاج شـركة الواحة الصـينية وشـركائها بالارتفاع إلى (127.066) ألف برميل/اليوم عام 2013، ثم ارتفع إلى 131,251) ألف برميل/اليوم عام 2014، أما بالنســـبة الإنتاج الذروة فقد بلغ (140) ألف برميل / اليوم، وهذا يعني أن شـركة الواحة الصـينية وشـركاتها تمكنوا من زيادة الإنتاج النفطي في حقل الأحدب وفقاً للاتفاق المبرم مع الحكومة العراقية.

أما بالنسـبة للشـركة الصـينية الثانية (سـينوك) المسـتثمرة في حقول ميسـان الفكة، البزركان أبو غرب) الواقعة جنوب شرق محافظة ميسان، إذ بلغت نسبتها من الإستثمار في هذه الحقول (63,75%)، بينما شكلت حصص الشركات المشتركة معها في الحقل وهي : (شركة النفط الوطنية التركية 25%، شركة الحفر العراقي نسب مئوية بلغت 11% فيما بلغت مدة العقد المبرم بين هذه الشــركات والحكومة العراقية (20 ســنة)، في حين إشــترطت

(1) صباح نوري عباس المحياوي، الازمة الاقتصادية في اقليم كردستان وأثرها على الاستثمار الأجنبي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (3) العدد (2) الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق، 2017، ص 64.

الحكومة العراقية على هذه الشـــركات من أجل إتمام التعاقد معها و الإلتزام بطاقة إنتاجية تبلغ (450) ألف برميل/اليوم مقابل حصول تلك الشركات على أجر قدره (2.30) دولار أمريكي على كل برميل نفط منتج، إلا أن هذه الشركات أخلت بالتزاماتها مع الحكومة العراقية ولم تصل بالإنتاج النفطي لحقل الزبير إلى مستوى الإنتاج الذي على أساسه أنجز العقد بين الطرفين، إذ بلغ الإنتاج الأول لتلك الشركات (88) ألف برميل / اليوم، بينما لا توجد بيانات تذكر عن حجم الإنتاج في عام 2011، في حين بلغ معدل الإنتاج (99,473) الف برميل/اليوم عام 2012، ارتفع إلى (108.862) ألف برميل/اليوم عام 2013، ثم استمر بالإرتفاع ليصل إلى (450) ألف برميل/اليوم عام 2014، وهو الإنتاج المستهدف، فيما لم نلاحظ ثبات لهذا الإنتاج خلال المدة المحصورة بين الإنتاج التجاري الأول من الحقل والإنتاج الأخير لعام 2014، على الرغم من وجود إرتفاع مســـتمر وبشـــكل واضح في معدل الإنتاج السنوي، وهذا يعني أن شركة سينوك الصينية وشركائها في حقول ميسان لم يتمكنوا من الوصـــول بهذه الحقول إلى الإنتاج المســـتهدف الذي حددته الحكومة . العراقية، وبالنتيجة خســـارة العراق مليارات الدولارات بسبب عدم إبقاء تلك الشركات بالتزاماتها. أما بالنسبة للشركة الصينية الثالثة فهي شركة بترو شـايدا) التي حصـلت على استثمارات في حقلي (حلفايا، الرميلة)، إذ يقع الأول على بعد (35كم) جنوب شرق محافظة ميسـان، وقد بلغت نسـبتها من الاسـتثمار في هذا الحقل (45%)، بينما شـكلت حصـص الشـركات المشـــتركة معها في الحقل وهي (بتروناس، توتال، شـــركة نفط الجنوب العراقية) نســـب مئوية بلغت (22.5 ، 22.5 ، 10) حسب الترتيب فيما بلغت مدة العقد المبرم بين هذه الشركات والحكومة العراقية (20 سنة) ، كما اشـــترطت الحكومة العراقية من أجل توقيع العقد التزام تلك الشـــركات في رفع الطاقة الإنتاجية لحقل حلفيا إلى (535) ألف برميل اليوم، غير أننا نلاحظ أن الإنتاج التجاري الأول من الحقل لشـــركة بتروشـــاينا الصـــينية وشركاتها بلغ (35) ألف برميل / اليوم، في حين لا توجد بيانات تذكر عن إنتاجها في عامي (2011 2012). بينما إرتفع الإنتاج إلى (78,059) ألف برميل/اليوم عام 2013، ثم ارتفع إلى (84.133) ألف برميل اليوم عام 2014، أما إنتاج الذروة فقد بلغ (400) ألف برميل/اليوم، مما يلاحظ أن هناك تذبذباً واضـــحاً وعدم ثبات في حجم الإنتاج النفطي من حقل حلفايا، فضـلاً عن عدم التزام شـركة بتروشـاينا الصـينية وشـركاتها في النهوض بطاقة الحقل الإنتاجية، بل لم تتمكن تلك الشـركات من تحقيق الإنتاج المسـتهدف الذي حددته الحكومة العراقية حتى في حالة إنتاج الذروة.

وبالنسبة لحقل الرميلة النفطي، الواقع على بعد (50كم) غرب محافظة البصرة، نلاحظ أن نسبة إستثمار شركة بتروشاينا الصينية في هذا الحقل بلغت (46 و47%)، بينما شكلت حصص الشركات المشتركة معها في الحقل وهي شركة بريتش بتروليوم، شركة تسويق النفط العراقية سومو) نسب مئوية بلغت (47,63 ) حسب الترتيب، فيما بلغت مدة العقد المبرم بين هذه الشركات والحكومة العراقية (20 سنة)، في حين اشترطت الحكومة العراقية

على هذه الشـــركات من أجل إتمام التعاقد معها، الإلتزام بطاقة إنتاجية (2.85,000 مليون برميل/اليوم مقابل حصـول تلك الشـركات على أجر يومي قدره (2) دولار أميركي على كل برميل نفط منتج، إذ بلغ الإنتاج الأول لتلك الشـركات من حقل الزبير (1,066,000) مليون برميل اليوم، ارتفع إلى (1,191,000) مليون برميل اليوم عام 2011، ثم ارتفع إلى (1,345,557) مليون برميل/اليوم عام 2012، ثم انخفض إلى (1,306,122) مليون برميل اليوم عام 2013، ثم إرتفع إلى 1,243,852) مليون برميل/اليوم عام 2014، بينما بلغ إنتاج الذروة لهذه الشركات (2,100,000) مليون برميل اليوم، مما يلاحظ وجود تذبذب واضح في الإنتاج، فضلاً عن إخلال تلك الشـــركات في التزاماتها أمام الحكومة العراقية، إذ لم تصـــل بحقل الرميلة إلى الإنتاج المســـتهدف، والذي على أساسه أبرم العقد بين الطرفين.

**جدول رقم (4)**

**تفاصيل جولات التراخيص الممنوحة للشركات الصينية في قطاع النفط والغاز العراقي للفترة (2011–2014)**

| اسم الحقل النفطي | الاحدب | حقول ميسان الفكة، برزكان، ابو غرب | حلفايا | الرميلة |
|---|---|---|---|---|
| اسم الشركة المستثمرة | شركة الواحة الصينية | شركة سينوك | شركة بتروشاينا | شركة بتروشاينا |
| جولات التراخيص | التفاوض المباشر في تشرين الثاني 2008 | جولة التراخيص الاولى حزيران 2009 | جولة التراخيص الاولى حزيران 2009 | جولة التراخيص الاولى حزيران 2009 |
| الموقع | 18كم غرب محافظة واسط | جنوب شرق محافظة ميسان | 35 كم جنوب شرق محافظة ميسان | 50 كم غرب محافظة البصرة |
| الاحتياطيات (مليون برميل\يوم) | 1 مليار | 12.580 | 4.100 | 17.000 |

| مشغل الحقل | شركة الواحة الصينية | شركة سينوك | شركة بتروشاينا | بريتش بتروليوم |
|---|---|---|---|---|
| نسبة استثمار الشركات الصينية في الحقل | 75% شركة الواحة الصينية | سينوك 63.75% | بتروشاينا 45% | بتروشاينا 46.47% |
| نسب الشركات الاخرى في الحقل | 25%شركة تسويق النفط العراقية سومو | شركة النفط الوطنية التركية 25%، شركة الحفر العراقية 11% | بتروناس 22.5%، توتال 22.5%، شركة نفط الجنوب 10% | بريتش بتروليوم 47.63% شركة تسويق النفط العراقية 6% |
| الالتزام بطاقة انتاجية (مليون برميل ايوم) | 110.000 | 450.000 | 535.000 | 2.85.000 |
| الانتاج التجاري الاول للشركة (برميل\ايوم) | 25.000 | 88.000 | 35.000 | 1.066.000 |
| معدل الانتاج المتحقق عام 2011(برميل\ايوم) | 42.235 | — | – | 1.191.319 |
| معدل الانتاج المتحقق عام 2012(برميل\ايوم) | 116.470 | 99.473 | — | 1.345.557 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| معدل الانتاج المتحقق عام2013 (برميل\يوم) | 127.066 | 108.862 | 78.059 | 1.306.122 |
| معدل الانتاج المتحقق عام2014 (برميل\يوم) | 131.251 | 113.728 | 84.133 | 1.243.852 |
| انتاج الذروة | 140.000 | 450.000 | 400.000 | 2.100.000 |
| الاجر للبرميل الواحد (دولار امريكي) | 6 . 3 | 2.30 | 1.40 | 2 |
| تاريخ توقيع العقد | 20\11\1008 | 2010\5\17 | 20\1\2710 | 20\11\309 |
| تاريخ نفاذ العقد | 20\11\1008 | 2010\12\2 | 201\3\10 | 2\12\17009 |
| مدة العقد | 23 سنة | 20 سنة | 20 سنة | 20 سنة |

**المصدر:**

**1) التقرير السنوي السادس، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية 2014، جداول (23)، ص 2020**

**2) تقرير النفط والغاز العراقي بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام 2025 مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2016 ، جداول (23)، ص 50.**

أما بالنسبة للإستثمارات الصينية في إقليم كردستان، فهي تقتصر على (شركة سينوبك) الصينية فقط، والتي حصلت على إستثمار في حقل (طقطق) النفطي الواقع على بعد (85كم) شمال غرب محافظة أربيل، إذ بلغت نسبة إستثمارها في الحقل (36%)، في حين بلغت حصص الشركاء وهما: (حكومة إقليم كردستان، شركة جينيل

أنيرجي) حسب الترتيب (44%، 20%)، كما أن هناك توجهاً واضحاً في الآونة الأخيرة من قبل حكومة إقليم كردستان لإستقطاب الشركات النفطية الصينية من أجل الإستثمار في الإقليم[1].

مما تقدم يتضح لنا ما يأتي:

1. إرتفاع نسبة إستثمارات الشركات النفطية الصينية في العراق مقارنة بنسبة حصص الشركات النفطية الأمريكية .
2. تذبذب واضح في معدل الإنتاج النفطي للشركات الأمريكية المستثمرة في حقلي مجنون والزبير.
3. لم تلتزم الشركات الأمريكية المستثمرة في حقول نفط غرب القرنة 1 والزبير)، والصينية المستثمرة في حقول الأحدب حقول ميسان حلفايا، الرميلة في الوصول إلى الإنتاج المستهدف الذي حددته الحكومة العراقية كشرط أساس لإبرام العقود مع هذه الشركات، مما كلف العراق خسائر مالية كبيرة تقدر بمليارات الدولارات
4. إن لجنة الخبراء العراقية لم تضع في العقد بنداً قانونياً يلزم الشركات النفطية الأمريكية والصينية أمام المحاكم الدولية بتحمل التكاليف والخسائر كافة، في حال عدم التزامها بالطاقة الإنتاجية المحددة لها في كل حقل نفطي، كحد أدنى للإنتاج المستهدف، والذي يعد من أهم معايير التعاقد بين الطرفين كما أن اهدار أموال العراق بهذه الطريقة البخسة تقف خلفها كثير من الشبهات والأسئلة التي تحتاج إلى إجابات قانونية مقنعة من الجهات العراقية التي أبرمت العقود مع هذه الشركات، ولم نلاحظ أي تحرك للمدعي العام في العراق ولا من قبل الحكومة العراقية لمقاضاة الشركات الأمريكية حول عدم التزامها بهذا الشرط الأساسي على الرغم من أن هذا الموضوع أخذ حيزاً كبيراً من النقاش في المجالين الإعلامي والسياسي .
5. إن لجنة الخبراء العراقية لم تضع في العقد بنداً قانونياً يلزم الشركات الأمريكية والصينية المتعاقد معها في تحمل نسبة مئوية معينة من الخسارة التي قد يتعرض لها العراق عند تذبذب أسعار النفط العالمية وانخفاضها، وبالنتيجة وجد العراق نفسه مطلوباً مليارات الدولارات لتلك الشركات من جراء إنخفاض أسعار النفط في عام 2014، وأصبح موقف العراق ضعيفاً أمام تلك الشركات، بينما أصبحت الأخيرة تملك زمام المبادرة في التعاقدات والبيع والشراء واستيراد السلع التي تحتاجها عمليات التطوير من مناشئ رديئة، والإنسحاب من العقد دون أن تحرك الحكومة العراقية ساكناً .

على الرغم من السلبيات التي لحقت بالعراق من جراء نقص الخبرة في التعاقد مع الشركات الأمريكية والصينية وما رافق تلك العقود من شبهات فساد، فقد أسهمت تلك الشركات في رفع إنتاج العراق النفطي بشكل تدريجي ليصل إلى أكثر من خمس ملايين برميل اليوم، مما أسهم في تحسن وإنتعاش عائدات العراق من هذا المورد الحيوي، غير أننا لم نلاحظ إنعكاس ذلك على المواطن العراقي.

(1) تقرير النفط والغاز العراقي بضمنها التوقعات العشر سنوات قادمة حتى العام 2025، مصدر سابق، ص19.

**ثالثاً :_ مستقبل التنافس الصيني الأمريكي على النفط في العراق:**

يمكن التحدث عن مستقبل الصراع الدولي على مصادر الطاقة العراقية من خلال مستقبل الاستراتيجية النفطية الصينية في العراق والصراع الأمريكي على الموارد النفطية العراقية يقول الكاتب الأمريكي (سيمون واتكينز) في مقال نشره بعنوان "في ظل صراع القوى العظمى عليه. من يظفر بنفط العراق" من خلال موقع أويل برايس الأمريكي، بأن الصين تعمل على تعزيز طموحاتها في منطقة الشرق الأوسط بعد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في عدم الإنخراط في جميع الأعمال العسكرية لهذه المنطقة، وتعمل الصين على إعتبار أن العراق بعد نقطة الإنطلاق التي لا يمكن الإستغناء عنها في مشروع مبادرة حزام الطريق لاسيما ‘متلاك العراق كميات كبيرة من الطاقة والتي أصبحت الصين المستورد الأساسي الأول من النفط العراقي ، وتعمل الصين على زيادة نشاطها في العراق من خلال زيادة في عدد شركاتها البترولية هناك، أذ منحت وزارة النفط العراقية عقدا في عام 2019 بقيمة 121 مليون دولار لشركة الهندسة البترولية الصينية من أجل استخراج وانتاج النفط العراقي، ويؤكد سيمون بأن الصين تشعر بالقلق من أن ينظر لها في العراق على انها تسعى التحويل التحالف الاستراتيجي الأمريكي العراقي إلى صيني عراقي، وهي بذلك تعمل بخطوات صغيرة ومتصاعدة ومستمرة إلى أن تصبح صاحبة القرار في العراق مستقبلاً، أن تعمل الصين على كسب الشعب العراقي والحكومة العراقية من خلال سياسة (جني الاثمار) في المستقبل إذ إن الشركات الصينية التي تعمل في العراق تقبل بأقصى الشروط التي تضعها الحكومة العراقية مقارنة بالشركات الاجنبية الأخرى، لاسيما تتعامل هذه الشركات مع الأيدي العاملة العراقية على أساس التعاون والاحترام المتبادل تحاول بذلك كسب ود الشعب العراقي لها من خلال إيصال فكرة بأننا مستثمرون وليس محتلين كما تتعامل الشركات الأمريكية وهذه هي قوة ناعمة صينية مؤثرة واحد الأسباب الزيادة التواجد الصيني مؤخراً في العراق[1].

كذلك نشاهد بأن هناك تقارباً كبيراً بين الشركات النفطية الصينية في مجال الاستثمار النفطي والحكومة العراقية ، وان أكبر مستوردي النفط العراقي هي الصين، وبعد العراق من ضمن أكبر خمس دول مصدرة للنفط إلى الصين وهناك تطور في الشراكة النفطية بين العراق والصين بشكل ملموس في السنوات الأخيرة وفي استمرار متصاعد، ومن الممكن أن تأخذ الشركات الصينية في المستقبل الدور الأكبر في إنتاج النفط وإكتشاف النفط العراقي على حساب الشركات الأوربية وذلك لعدة اسباب أهمها أن الشركات الصينية تعمل في أصعب ظروف التوتر السياسي والأمني في العراق، إذ ستعمل هذه الشركات على ملء الفراغ الذي تتركه الشركات الأوربية بعد انسحابها لأسباب سياسية أو أمنية، لاسيما أن الدعم المالي الصيني للحكومة العراقية هو أقل تكلفة نسبياً مقارنة بالاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية ، كذلك تعمل الشركات الصينية على مبدأ الدفع المسبق للحكومة

(1)سيمون واتكينز ، في ظل صراع القوى العظمى عليه... من يظفر بنفط العراق ،مقالة منشورة ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، 2019\12\12 https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/12

العراقية من الأموال مقابل الامتيازات النفطية، وهذا يشجع الحكومة العراقية على جذب الشركات الصينية للعمل في العراق، ففي كانون الأول من عام 2020 دفعت شـــركة تشـــينخوا أويل الصـــينية إلى الحكومة العراقية ملياري دولار مســـبقاً على أمل امدادها بالنفط الخام العراقي في الشـــهر الســـابع من عام 2021، وهذا التقارب الكبير بين الشركات الصينية والحكومة العراقية يتوقع أن ينمو بشكل أكبر في المستقبل[1].

وفي مجال الصراع الأمريكي للاستحواذ على النفط العراقي يظهر بشكل واضح منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) والذي كان من أهم أسباب الإحتلال، وأن الهدف المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية من سيطرتها على النفط العراقي، هو منع استخدام النفط كسلاح ضدها أو ضد حلفائها الأوربيين أو إسرائيل لاسيما بأن تكون القوات العسكرية جاهزة وقريبة من قلب الآبار النفطية العراقية للدفاع عنها من أجل تحقيق المصلحة الأمريكية أولاً، أن تشير الدراسات بأن آخر الآبار النفطية نضوباً في العالم سوف تكون في العراق، وهذا الذي لا تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفريط به في المستقبل وتخشى في الوقت نفسه أن يسيطر عليه أحد المنافسين الدوليين لها على زعامة النظام السياسي العالمي، وبهذا فإنه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استطاعت الشركات الأمريكية أن تأخذ الحصة الأكبر من عقود الاستثمار النفطية في العراق وهذه الشركات مدعومة بوجود القوات العسكرية الأمريكية في العراق، وتعمل الآن الإدارة الأمريكية على زيادة تواجد الشركات النفطية في العراق لتحقيق أهدافها في المستقبل لإحتكار النفط العراقي[2]. واعلنت وزارة الطاقة الأمريكية في بيان خلال الشهر الثامن من عام 2021 أن شركات (هانيويل انترناشونال، وبيكر هيوز، وجنرال الكتريك، ووستيلر انرجي، وشيفرون) وقعت عقوداً نفطية مع الحكومة العراقية بقيمة 8 مليار دولار، وقال وزير الطاقة الأمريكي "دان بريليت" أن هذه الاتفاقيات مهمة لمستقبل الطاقة في العراق من خلال الاكتشاف والانتاج والبيع للنفط العراقي وهذا هو الهدف المستقبلي من الاحتلال الأمريكي للعراق، أما الصين فأنها لم تخفِ رغبتها في التحكم بقطاع النفط والغاز في العراق، وبمرور الوقت باتت تحصل على المزيد من الاتفاقيات مستفيدة من إنسحاب غير مفهوم للشركات الأميركية وتحمّس الحكومة العراقية لإخراج النفط والغاز وتوظيف العائدات في خططها زادت الشركات الصينية خططها للهيمنة على النفط والغاز في العراق، وهو ما تجسد في اتفاقيات جديدة أعلنت عنها بغداد وتخص عدة حقول في مناطق مختلفة من البلاد.

وأطلق العراق جولة تراخيص تضم 29 مشروعا للنفط والغاز مؤخرا في محاولة لتطوير مخزونات الغاز الضخمة بهدف المســـاعدة في توفير الكهرباء للبلاد وجذب اســـتثمارات بمليارات الدولارات. ومناطق التنقيب موزعة على 12 محافظة في وسط وجنوب وغرب العراق، وتشمل لأول مرة منطقة استكشاف بحرية في مياه الخليج. وفازت

---

([1]) كيف تطورت العلاقات النفطية بين العراق والصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الإمارات العربية المتحدة ،15\2\2021 منشور على الرابط https://www.futureuae.com

([2]) على حسين بأكبر النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29\5\2005 ص3.

شركات صينية بتراخيص خمسة حقول. وقالت وزارة النفط إن مجموعة تشو نغمان للنفط والغاز الطبيعي فازت بتطوير "حقل شرقي بغداد – الامتدادات الشمالية" إلى جانب حقل الفرات الأوسط الذي يمتد بين محافظتي النجف وكربلاء الجنوبيتين.

وفازت مجموعة (يونايتد انرجي) الصينية بإستثمار حقل الفاو في البصرة بجنوب البلاد، بينما فازت شركة تشنهوا بتطوير حقل القرنين على الحدود بين العراق والسعودية. كما فازت شركة جيو – جيد الصينية بتطوير حقل زرباطية للنفط والغاز في محافظة واسط بشرق البلاد. وأضافت الوزارة أن مجموعة خالد عبدالرحيم العراقية فازت بحقل الديمة في محافظة ميسان بشرق البلاد، وحقلي ساسان وعلان في محافظة نينوى شمال غرب العراق. وكانت آخر مرة يعقد فيها العراق جولة تراخيص في 2018، وهي الجولة الخامسة. والعراق ثاني أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بعد السعودية.

وقال وزير النفط حيان عبدالغني إن الجولة "الخامسة التكميلية" تشمل العديد من المشاريع المتبقية من الجولة الخامسة، بالإضافة إلى جولة سادسة جديدة تشمل 14 مشروعا. وتأهلت أكثر من 20 شركة لهذه ، بما يشمل مجموعات أوروبية وصينية وعربية وعراقية، ولكن لم تكن من بينها شركات نفط أميركية كبرى. ويفهم من غياب الشركات الأميركية عن المنافسة إقرار بالعجز عن مجاراة الحضور الصيني القوي. وسبق أن حصلت الشركات الصينية على امتياز الاستثثار بحقول نفط وغاز عراقية شأنها شأن الشركات الروسية، ما يجعلهما اللاعبين الأساسيين في الميدان. وقال الكاتب (سايمون واتكينز) في تحليل سابق على موقع أويل برايس إن الهدف الرئيسي لبكين يكمن في توسيع وجودها في العراق لثلاثة أسباب رئيسية:

1. أن البلد يمكن أن يصبح بسهولة أكبر منتج للنفط الخام عالميا في غضون فترة قصيرة إذا تقلص الفساد المستشري في قطاع النفط والغاز.
2. موقعه الجغرافي في قلب الشرق الأوسط الذي يجعله حلقة وصل حيوية في بناء شبكة من الاتصالات اللوجستية من شرق أوراسيا إلى غرب أوروبا.
3. وتسارعت خطط زيادة إنتاج العراق من النفط وإرسال هذا الإنتاج الإضافي إلى الصين في المقام الأول خلال إجتماع مجلس الوزراء مؤخرا، برئاسة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني.

وقال مصدر رفيع المستوى يعمل بشكل وثيق مع وزارة النفط العراقية لموقع أويل برايس حصريا إن "مجلس الوزراء وافق في الاجتماع على زيادة صادرات النفط الخام إلى الصين بنسبة 50 % أي من 100 ألف برميل يوميا إلى 150 ألف برميل يوميا .كما أمكن الاتفاق على زيادة الطاقة الإنتاجية اليومية من الرميلة، أكبر حقل نفط في العراق (47.6%)، ومؤسسة البترول الوطنية الصينية (46.4%)، وشركة تسويق النفط الحكومية العراقية سومو (6%) من 1.3 مليون برميل يوميا إلى 1.4 مليون برميل يوميا بنهاية العام الجاري.

ويعدّ الأمر جزءا من خطة العراق لزيادة إنتاجه النفطي إلى 8 ملايين برميل يوميا بحلول 2028. ولا يوجد أيّ سبب يمنع تحقيق مثل هذه الزيادة. ويبقى إنتاج 12 مليون برميل يوميا أمرا ممكنا بفضل موارد العراق النفطية. ويتلخص العائق الوحيد هنا في الفساد المستشري في قطاع النفط والغاز الذي أعاق هذا التقدم لسنوات. وفي نفس اجتماع مجلس الوزراء أمكن الاتفاق على وجوب أن يُقدّم العراق دعمه الكامل لتنفيذ جميع جوانب "الاتفاقية الإطارية بين العراق والصين" واسعة النطاق والموقعة في ديسمبر 2021[1].

ويكمن الجزء الرئيسي من الاتفاقيتين في أن للصين حق الرفض الأوّلي لجميع مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات التي ستطرح في العراق طوال مدة الصفقة، وأن تتمتع بخصم بنسبة 30 في المئة على الأقل على جميع موارد الطاقة التي تشتريها .

أطلقت الجولة الخامسة التكميلية والسادسة في 11–13 ايار العام الجاري في بغداد وبحضور رئيس الوزراء إذ تنافست 22 شركة من جميع أنحاء العالم ما عدا امريكا لربح العقود، لكن فقط الشركات الصينية وايضاً شركة عراقية كوردية استطاعت كسب عقود بنسب ربح مختلفة بعد النفقات الاستثمارية التي وصلت إلى 30%. لم يفشل العراق فقط في الوصول إلى مستوى إنتاج النفط الذي كان يطمح له فحسب، والذي يزيد عن 7 ملايين برميل يوميا على مدى السنوات العشرين الماضية، بل ايضاً معظم الآبار تحتاج الآن إلى إعادة تأهيل، وهو ما يعرف باسم Enhance Oil Recovery .

وفي السنوات الأخيرة، لم تكن شركات النفط العالمية غير مبادرة للاستثمار في العراق فحسب، بل انسحبت من بينهم شركة اكسون موبيل تلك الانسحابات في مرحلة حاجة الآبار إلى التعمير وعدم وجود حقول جديدة للاستفادة من الغاز المصاحب في الاستثمارات النفطية شكل خطورة كبيرة على هذا القطاع والذي لن يكون بالإمكان الاستمرار فيه إذا لم تتبع طرق جديدة ، ففي عام 2022 شارك بنسبة 93% من مجموع إيرادات العراق .لم يستطع العراق جذب الشركات في الجولتين الأخيرتين للاستثمار في 16 حقل نفطي، غازي وحقول غازية ونقطية ذلك بالرغم من إن أربعاً من تلك الحقول تمت فيها الجولات وبيانات Seismic 2D جاهزة وايضا حقولها التجريبية جاهزة .بحسب البيانات المتداولة للعقود الممضية خلال الثلاثة أيام إرتفعت نسبة أرباح الشركات من 6.667% إلى 32%، وذلك بعد مصاريف الإستثمار. ورغم اهتمام محللي الطاقة في هاتين الجولتين بإعطاء أرباح عالية للشركات من الإستثمارات في الحقول التي وقعت العقود، إلا أن هيمنة الشركات الصينية على قطاع الطاقة العراقي، وخاصة النفط، واستحواذ شركة كار على ثلاثة حقول للنفط والغاز.فالإهتمام الصيني بقطاع الطاقة العراقي سواء بشراء أسهم في شركات النفط أو توقيع 10 عقود لتطوير الاستثمار النفطي العراقي متعلق بوصول الصادرات النفطية العراقية إلى الصين إلى 1.18 مليون برميل يوميا في عام 2023.

---

([1]) الشركات الصينية تبسط سيطرتها على حقول النفط والغاز في العراق ، صحيفة العرب ، 12\5\2024 ، منشور على الرابط : https://alarab.com

وهو ما يمثل 35% من إجمالي صادرات العراق النفطية من الناحية الإقتصادية وفي عام 2022 استورد العراق بضائع بقيمة 14 مليار دولار من الصين، لكن الصادرات العراقية للصين كانت بقيمة 34 مليار دولار، وكانت قيمة النفط المصدر 33.8 مليار دولار.

**جدول رقم (5) تفاصيل الشركات الرابحة في الجولة الخامسة التكميلية والسادسة**

| اسم الحقول النفطية والغازية | نوع جولة التراخيص | المحافظات | نوع الحقل | اسماء الشركات | الدول | الشركة الرابحة | نسبة اسهم الشركة % | النسبة النهائية لأرباح الشركة% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **شرق بغداد–شمال** | الخامسة | بغداد–صلاح الدين | نفطي | زيبك | الصين | زيبك | 100 | 6.67 |
| **فاو** | الخامسة | البصرة | نفطي | يو إي جي | الصين | يو إي جي | 100 | 25.18 |
| **ديمة** | الخامسة | ميسان | نفطي وغازي | كار | العراق | كار | 100 | 6.20 |
| **الرقع الاستكشافية7** | الخامسة | بابل واسط نجف | نفطي وغازي | سينوك | الصين | سينوك | 100 | 25.88 |
| **حقول الفرات الاوسط** | الخامسة | نجف كربلاء | نفطي وغازي | زيبك | الصين | زيبك | 100 | 9.35 |
| **زرباطية** | الخامسة | ديالى واسط | نفطي | جيو– جيد | الصين | جيو– جيد | 100 | 7.65 |
| **ابو خيمة** | الخامسة | المثنى | نفطي | زينهوا | الصين | زينهوا | 100 | 9.10 |
| **ساسان وعلان** | الخامسة | نينوى | نفطي وغازي | كار | العراق | كار | 100 | 17.25 |
| **الخليصية** | السادسة | نينوى الانبار | غازي | كار | العراق | كار | 100 | 32 |
| **جبل سام** | الخامسة | البصرة | نفطي | جيو – جيد | الصين | جيو– جيد | 100 | 30.90 |
| **الظفرية** | الخامسة | واسط | نفطي | أنتون أويل | | أنتون أويل | 100 | 29.10 |
| **سومر** | السادسة | المثنى | نفطي | سينوك | الصين | سينوك | 100 | 17.65 |
| **القرنين** | السادسة | الانبار والنجف | غازي | زينهوا | الصين | زينهو | 100 | 17.30 |

**المصدر: وزارة النفط العراقية، قسم العقود 1–3 ايار 2024**

وقعت شركة كار، باعتبارها الشركة العراقية المحلية الوحيدة العقود الثلاثة في الجولتين الخامسة والسادسة من العقود مما يدل على قدرة القطاع الخاص في إقليم كوردستان على الاستثمار بالأخص في قطاعي النفط والغاز ولأن اثنين من الحقول المستلمة مختلطان النفط والغاز والآخر غاز وحده، فإن ذلك يعكس خبرة الشركة في إنتاج النفط وعدم إهدار الغاز المصاحب.

وكان رئيس مجلس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط حيان عبدالغني قد أشـرفا على عمليات طرح تراخيص النفط والغاز في العراق، التي اسـتمرت لمدة 3 أيام، لإرسـاء المشروعات على الشركات المتنافسة. وتصدرت الشركات الصينية العاملة في مجال الطاقة منافسات جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة لتطوير مشروعات النفط والغاز في العراق، بينما تمكنت شركة عراقية واحدة من حصد عدد من العقود لتطوير مشروعات إستثمار النفط العراقي.

وطرحت بغداد في اليوم الأول من الجولة التنافسية 8 مشروعات، أرست منها 7 مشروعات، بينما طرحت في اليوم الثاني 13 مشـروعًا، أحالت منها 5 فقط، بينما أحيل مشـروع واحد من 8 مشـروعات طرحت في اليوم الثالث.

شهد اليوم الأول من المنافسة على تراخيص النفط والغاز في العراق، ضمن جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة، منافسة قوية، حسمتها الشركات الصينية بقوة، بينما تمكنت شركة عراقية واحدة من الحصول على حصة من المشروعات. وفازت شركة "زيبك (ZEPC) " الصينية بعقدين لتطوير حقل شرقي بغداد، وحقول الفرات الأوسط، بينما تمكنت شركة "كار" العراقية من الفوز بعقدي تطوير حقل الديمة في ميسان، وحقلي علان وساسان في محافظة نينوى. بالإضافة إلى ذلك، فازت شركة "يو إي جي (UEG) "الصينية بعقد تطوير حقل الفاو في البصرة، بينما فازت مواطنتها "زينهوا (Zhenhue) "الصينية بعقد تطوير رقعة القرنين في محافظتي النجف الأشرف والأنبار، وفازت شركة "جيو–جيد (GEO-JADE) "الصينية بتطوير رقعة زرباطية بمحافظة واسط. تمكنت شركة زينهوا الصينية من الفوز بعقود تطوير حقل أبو خيمة النفطي، الذي يقع ضمن محافظة المثنى بالقرب من الحدود العراقية السعودية، إذ يمتلك الحقل بئرًا واحدة بعمق يصل إلى تكوين النجمة، وهو مكتشف منذ عام 1975، وتبلغ مساحته نحو 1809 كيلومترات مربعة. وحصلت شركة جيو–جيد الصينية على أحد تراخيص النفط والغاز في العراق، في رقعة مهمة، وهي رقعة جبل سنام، الواقعة في محافظة البصرة على حدود العراق مع الكويت، على مساحة 235 كيلومترًا مربعًا، وتضم تركيب جبل سنام، الواقع غرب مدينة صفوان، ويضم بئراً واحدة تنبئ باحتياطيات نفطية، وفق بيان وزارة النفط العراقية. في الوقت نفسه، تمكنت شركة سينوك الصينية (CNOOC) من الفوز بأحد تراخيص النفط والغاز في العراق، وهي عقود تطوير الرقعة الاستكشافية رقم 7، التي تمتد عبر محافظات الشريط الديوانية بابل والنجف الأشرف وواسط والمثنى بالقرب من حقلي الغراف والناصرية. وتبلغ مساحة الرقعة الاستكشافية رقم 7 نحو 6 آلاف و300 كيلومتر مربع، ولا توجد

بها أيّ آبار محفورة، وفق ما جاء في بيانات وزارة النفط العراقية، التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة .كما تمكنت الشركة نفسها من الفوز بأحد تراخيص النفط والغاز في العراق، المطروح في رقعة سومر، الممتدة ضمن محافظة المثنى، وتبلغ مساحتها نحو 1773 كيلومترًا مربعًا، وتضمن مكامن رئيسة هي النهر عمر والزبير واليمامة والنجمة، ولا توجد بها أيّ آبار محفورة.

واستطاعت شركة سينوبك الصينية(Sinopec) إقتناص أحد تراخيص النفط والغاز في العراق، متمثلًا في رقعة عدان، الواقعة في محافظة المثنى، على مساحة 4540 كيلومترًا مربعًا، إلّا أن الاتفاق النهائي مع وزارة النفط لم يتمّ بعد، بسبب سعر العطاء المقدّم من الشركة، إذ عرضت الشركة الحصول على 31.67% من الأرباح، في حين كان عرض الوزارة 15.8% منها. وفازت شركة "أنتون أويي الصينية (Anton Oilfield) بعقد الاستثمار في حقل الظفرية بمحافظة واسط، الذي تبلغ مساحته نحو 368 كيلومترًا مربعًا، ويوجد به بئران محفورتان، ويحتوي على مخزون نفطي[1].

الجولة الخامسة التكميلية والسادسة كان من المفترض أن تجرى في نهاية شهر نيسان 2024 لكنها مددت لمدة اسبوعين آخرين يهدف مشاركة الشركات الأمريكية للاستثمار في هذا القطاع، لكن الشركات الأمريكية لم تكتفِ بعدم المشاركة فحسب بل أيضاً لم تهتم به على الإطلاق، ذلك لأن القادة العراقين يتحدثون دائما وبالأخص الأطراف التي شكلت الحكومة، يتحدثون يوميا عن ضرورة خروج الأمريكان من العراق، كيف لهم ان يثقوا بالاستثمار بملايين الدولارات في حين إنهم لا يعلمون ما إذا كانت تلك الثروات ستكون محفوظة ام لا. ناهيك عن إن الشركات الأمريكية التي تستثمر في هذا المجال تواجه مشاكل مستمرة في إقليم كوردستان ،كما أنه على الرغم من وجود شركتي شل الهولندية وبي بي البريطانية، فإن حتى الشركات الخليجية مثل قطر للطاقة وأدنوك الإماراتية لم تفز بأي عقود للمشاركة في هاتين الجولتين بالرغم من مشاركتها. وفي الواقع، قد يكون هناك سببان رئيسيان وراء فشل هذه الشركات أو عدم قدرتها على المنافسة الأول القدرة على التنافس مع الشركات التي حصلت على العقود بسبب إنخفاض أجور الأيدي العاملة واستخدام المعدات والتكنولوجيا الرخيصة، ثانياً بسبب الالتزام بالإستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وخطط حكوماتهم للانتقال إلى طاقات أنظف في المستقبل.

شارك في هاتين الجولتين كل من غاز بروم ولوك اويل الروسية لكن لم يحصلوا على آية عقود، ذلك بالرغم من أن الشركات الروسية تعمل الآن في مجال الطاقة في جميع أرجاء العراق بما فيها إقليم كوردستان لكنهم يعانون من عدم إستلامهم مستحقاتهم فكيف سيخاطرون باستثمارات جديدة .

إن ما يحدث في قطاع النفط والغاز في العراق هو أن حكومة محمد شياع السوداني تسهل توقيع العقود، إذ وصلت ارباح الشركات إلى 30%، وبهذا تكون قد سبقت الحكومتين التي سبقتا الحكومة الحالية. وقد تم توقيع

---

([1]) الشركات الصينية تسيطر على تراخيص النفط والغاز العراقي، منشور على الرابط:

https://attaqa.net/2024/05/12

عقود الطاقة في هذه الحكومة بشكل ملفت بدءاً من توقيع توتال كريسنت بيتروليوم وحتى توقيع هذه العقود الـ 13 في الأيام القليلة الماضية، لكن السؤال المهم هو ومع كل هذه الأجنحة السياسية والمصالح الاقتصادية المحلية والإقليمية، وحتى كل هذه الجماعات المسلحة التي تخلق الآن مشاكل لتطوير غاز كورمور هل يستطيع العراق تنفيذ طرق الشركات التي وقعت وفازت بهذه العقود؟ مع ان مرحلة تنفيذ العقود تمتد إلى 20أو 25 سنة قادمة.

ومن المآخذ على العقود الأخيرة بحسب الخبراء النفطيين أن التكاليف النفطية مرتفعة جداً، وبسبب تحكم الشركات الأجنبية بالتكاليف، فإن أكثر من نصف عائدات النفط ستحصل عليها تلك الشركات، ويستدل على تقديراته من خلال مقارنة عقود الجولة الخامسة مع عقود إقليم كردستان النفطية، إذ يشير إلى حصول الإقليم على 44% فقط من إجمالي العائدات النفطية عام 2022 رغم مضي نحو 8 سنوات على بدء الإنتاج في الإقليم، موضحاً أن الشركات الأجنبية تحرص على إبقاء التكاليف مرتفعة لأجل تعظيم أرباحها، وبالتالي، من المتوقع أن تستحوذ الشركات الأجنبية على نحو نصف العائدات النفطية العراقية. ولا يقف الأمر عند ذلك وفق الخبير النفطي، إذ لم تحدد ذروة الانتاج في عقود كردستان وفي الجولة الخامسة كذلك، فضلا عن أن أغلب الشركات التي تم التعاقد معها في إقليم كردستان هي شركات صغيرة وغير معروفة عالميا، وهو ما ينطبق على تراخيص الجولة الخامسة التي أحيلت فيها الحقول الستة إلى شركتي الهلال الإماراتية وجيو جياد الصينية. يضاف لكل ذلك أن حصة الشريك الحكومي في أغلب عقود كردستان تبلغ 20%، في حين لا توجد حصة للشريك الحكومي في الجولة الخامسة، في الوقت الذي أكد فيه المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء أن ملكية الحقول ستظل للعراق بنسبة 100.% وتأتي جولة التراخيص الخامسة أفضل من الجولات السابقة بحسب كثير من الخبراء الذين أوضحوا أن استثمار الحقول المشتركة أفضل من إهمالها، لا سيما أن دول الجوار كانت قد بدأت فعلياً بإستثمار هذه الحقول، وأن العراق تكبد خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة إهمالها في السنوات الأخيرة[1].

[1] (16) محمود بابان ، ملخص عن جولات التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة ،مقال منشور على الرابط https://rudawrc.net/ar/article/anthaaa-cul-altraxys-alxams-altkmyly-walsads-bnsb-tdt-30-lsalh-alshrkat-alnfty-2024-05-19

**قائمة المصادر :**


- جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق 2018.
- مايح شبيب الشمري، زمن راوي سلطان الخيارات المتاحة أمام السياسات النفطية العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الثالث والعشرون، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012، ص 217، 118.
- روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي، ط1، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط التقرير السادس عشر، بغداد ، 2018 ،ص 58- 59.
- فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية، ط1، دار الغد للنشر، بغداد، 2012، ص 14 – 19.
- Ahmed Mousa Jiyad, KRG–Rosneft report, The Governing FrameWorks Of the Signed Agreements, Assessment of Recent Deals Norway, 2017, p3–9.
- تقويم النفط العراقي، الدليل المرجعي من Open Oil، ص ، ملف pdf على الرابط: http://openoil.net
- تقرير النفط والغاز العراقي بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام 2025 مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2016، ص 11–16
- صباح نوري عباس المحياوي، الازمة الاقتصادية في اقليم كردستان وأثرها على الاستثمار الأجنبي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (3) العدد (2) الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق، 2017، ص 64
- في ظل صراع القوى العظمى عليه... من يظفر بنفط العراق ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، 2019\12\12 https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/12
- كيف تطورت العلاقات النفطية بين العراق والصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الإمارات العربية المتحدة ،2021\2\15 منشور على الرابط https://www.futureuae.com
- على حسين بأكبر النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2005\5\29 ص3.
- الشركات الصينية تبسط سيطرتها على حقول النفط والغاز في العراق ، صحيفة العرب ، 2024\5\12 ، منشور على الرابط : https://alarab.com

  الشركات الصينية تسيطر على تراخيص النفط والغاز العراقي، منشور على الرابط: https://attaqa.net/2024/05/12
- محمود بابان ، ملخص عن جولات التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة ،مقال منشور على الرابط https://rudawrc.net/ar/article/anthaaa-cul-altraxys-alxams-altkmyly-walsads-bnsb-tdt-30-lsalh-alshrkat-alnfty-2024-05-19

**Bibliography of Arabic References (Translated to English)**


- Republic of Iraq, Presidency of the Council of Ministers, National Investment Commission, Investor Guide in Iraq 2018.
- Mayeh Shabib Al-Shammari, The Time of Rawi Sultan, Options Available for Iraqi Oil Policies, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, eighth year, twenty-third issue, College of Administration and Economics, University of Kufa, 2012, pp. 217, 118.
- Robin Mills, The Future of Iraqi Oil, 1st edition, Al-Bayan Center for Studies and Planning's Sixteenth Report series, Baghdad, 2018, pp. 58-59.
- Fouad Qasim Al-Amir, New in the Iraqi Oil Issue, 1st edition, Dar Al-Ghad Publishing, Baghdad, 2012, pp. 14-19.
- Ahmed Mousa Jiyad, KRG-Rosneft report, The Governing FrameWorks Of the Signed Agreements, Assessment of Recent Deals Norway, 2017, p3-9.
- Iraqi Oil Calendar, Reference Guide from Open Oil, p., pdf file at the link: http://openoil.net
- Iraqi oil and gas report, including expectations for the next ten years until 2025, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad 2016, pp. 11-16.
- Sabah Nouri Abbas Al-Mayhawi, The economic crisis in the Kurdistan region and its impact on foreign investment, Journal of Economics and Finance, Volume (3) Issue (2), Central Technical University, Baghdad, Iraq, 2017, p. 64
- In light of the great powers' struggle over it... Who will win Iraq's oil? Al Jazeera Center for Studies, Qatar, 12\12\2019 https://www.aljazeera.net/ebusiness /2019/12/12
- How did oil relations develop between Iraq and China, Future Center for Advanced Research and Studies, United Arab Emirates, 2/15/2021, published at the link https://www.futureuae.com

- Ali Hussein Bakbar, Iraqi oil in the American strategy, Al Jazeera Center for Studies, Qatar, 5/29/2005, p. 3.
- Chinese companies extend their control over oil and gas fields in Iraq, Al-Arab newspaper, 5/12/2024, published at the link: https://alarab.com
- Chinese companies control Iraqi oil and gas licenses, published at the link: https://attaqa.net /2024/05/12
- Mahmoud Babban Summary of the Fifth and Sixth Supplementary Licensing Rounds Article published on the link https://rudawrc.net/ar/article/anthaaa-cul-altraxys-alxams-altkmyly-walsads-bnsb-tdt-30-lsalh-alshrkat-alnfty-2024-05-19